

تأثير التحديات الإقليمية والمطامح القطرية المغاربية على مسار الثورة الجزائرية (1958 -1962م):

The Impact of Regional Challenges and Maghreb National Aspirations on the Path of the Algerian Revolution (1958-1962)



د. عبد المالك خلايفة*

جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي تبسة

Khelaifa.abdelmalek@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/08 تاريخ القبول 2025/05/21 تاريخ النشر 2025/06/03



الملخص:

يعالج هذا المقال تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958م كممثل سياسي للشوار في مواجهة الاستعمار الفرنسي، بهدف تحقيق الاستقلال وتعزيز العلاقات مع الدول المناهضة للاستعمار. ورغم ذلك واجهت تحديات إقليمية ومطامح قطرية من جيرانها في المغرب وتونس الذين كانت لديهم طموحات مغاربية أثرت على مسار الثورة الجزائرية، خاصة في قضايا الحدود والصحراء الغربية. وعلى الرغم من هذه الخلافات، سعت الجزائر لتحسين علاقاتها مع جيرانها وحافظت على دعم ليبيا، لكنها واجهت أزمات سياسية مثل توقيع تونس اتفاقية بتزل مع فرنسا..، مما أثر على التضامن المغاربي .

الكلمات المفتاحية: الحكومة الجزائرية المؤقتة، الاستعمار الفرنسي، التحديات الإقليمية، التضامن المغاربي. المطامح القطرية.

Abstract:

The article addresses The Provisional Government of Algeria was

* المؤلف المراسل

established in 1958 as the political representative of the revolutionaries in their struggle against French colonialism, with the goal of achieving independence and strengthening ties with anti-colonial countries. However, it faced regional challenges from its neighbors, Morocco and Tunisia, who had Maghreb ambitions that influenced the course of the Algerian revolution, particularly regarding border issues and Western Sahara. Despite these disputes, Algeria sought to improve relations with its neighbors and maintained support from Libya, but faced political crises such as Tunisia signing an oil agreement with France, which affected Maghreb solidarity.

Keywords: Provisional Government of Algeria, French colonialism, regional challenges, Maghreb solidarity. Qatari ambitions

مقدمة:

كان دور الحكومة الجزائرية في تحقيق استقلال البلاد حاسماً، حيث تمثل في قيادة الثورة الجزائرية والدفاع عن السيادة الوطنية وحقوق الشعب. تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في عام 1958، لتقود الثوار في مقاومتهم للاستعمار الفرنسي، مقدمة لهم الدعم السياسي والعسكري. كما عملت على تعزيز العلاقات مع الدول المناهضة للاستعمار، وسعت لتوحيد الجهود السياسية والعسكرية على الصعيدين الداخلي والخارجي إلى جانب ذلك، لعبت الحكومة دوراً كبيراً في دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وضغطت على فرنسا للموافقة على بدء المفاوضات.

الإشكالية:

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتحقيق الاستقلال، واجهت تحديات إقليمية قبل وبعد الاستقلال، تتعلق بالأطماع المغاربية، خصوصاً مع دول الجوار مثل المغرب وتونس في قضايا مثل الصحراء الغربية، فكيف أثرت التحديات الإقليمية والأطماع القطرية المغاربية على مسار الثورة في الفترة (1956 - 1962) ؟

منهج الدراسة : للإجابة على إشكالية هذا المقال إتبعنا المنهج التاريخي التحليلي لتفسير تأثير الأطماع المغاربية على الثورة الجزائرية، بالتركيز على أهم العلاقات السياسية

والاقتصادية بين الجزائر والمغرب وتونس وذكر العوامل المحلية والإقليمية والدولية، مثل الدبلوماسية الجزائرية وموقف الأمم المتحدة، وتأثير الخلافات السياسية والقرارات المتخذة من قبل الأطراف المختلفة على مسار الثورة الجزائرية والوحدة المغاربية.

أهداف دراسة الموضوع: نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع للتعرف على مايلي:
توضيح دور الحكومة الجزائرية في الاستقلال من خلال قيادة الثورة ودعم الثوار في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

نضال الحكومة المؤقتة في توحيد الجهود السياسية والعسكرية ودعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

المغاربية والتي كانت عائق في مشروع الوحدة - التحديات الإقليمية التي واجهتها الجزائر أثناء الثورة وبعد الاستقلال.

أولا : الحكومة الجزائرية المؤقتة 1958م :

تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة وأهدافها : 1-

كان لاستقلال تونس والمغرب تأثير كبير على الثورة الجزائرية، إذ ساعد في تسليط الضوء على حق الجزائر في الاستقلال بعد أن حصلت جاراتها على حريتهما⁽¹⁾. كما أن توقف العمليات في المغرب منح الجيش الفرنسي فرصة أكبر لقمع الثورة الجزائرية. وفي هذا السياق، جاء تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958 كخطوة حاسمة، حيث لم تقتصر مهمتها على تمثيل الثورة، بل عملت على تعزيز وحدة المغرب العربي ودفع تونس والمغرب للتعامل مع القضية الجزائرية بندية تامة⁽²⁾. كما شكلت هذه الحكومة نافذة دبلوماسية للجزائر على الصعيدين الإفريقي والدولي، مما أثار قلق فرنسا وزاد من زخم الثورة. في 19 سبتمبر 1958، تم الإعلان عن تأسيس الحكومة تحت رئاسة فرحات عباس⁽³⁾، الذي قادها بكفاءة رغم أن بعض الشخصيات اعتبرته رئيسًا رمزيًا. ومع ذلك، استطاع عباس إدارة الحكومة بحزم ونجح في تعزيز الحضور الدولي للثورة الجزائرية، حيث قام

بجولات دبلوماسية شملت عدة دول مثل المغرب، تونس، باكستان، والعراق، مما أسهم في تعزيز الاعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة وتوسيع نفوذها على الساحة العالمية،⁽⁴⁾ و الحكومة المؤقتة الجزائرية على تحقيق أهداف إستراتيجية دعمت الثورة وعززت مكانتها الدولية، ومن أبرزها تدويل القضية الجزائرية عبر طرحها في المحافل الدولية وتعزيز وحدة بلدان شمال إفريقيا ضمن الهوية العربية الإسلامية⁽⁵⁾. سعت الحكومة إلى إبراز تضامن الجزائر مع الحركات التحررية في الأمم المتحدة وحشد الدعم العالمي، كما واجهت الدعاية الاستعمارية الفرنسية التي حاولت تشويه صورتها. وعملت على تفكيك فكرة "الجزائر فرنسية" والتأكيد على استقلالها، وتوثيق جرائم الاستعمار⁽⁶⁾. كما حرصت على إقناع العالم بقدرة الثورة على إدارة الدولة بعد الاستقلال، وتصديت لسياسات الرئيس الفرنسي ديغول. فكانت الحكومة المؤقتة محورية في الثورة، حيث شاركت في المفاوضات السياسية والدبلوماسية الدولية، مما ساهم في تسريع الاعتراف باستقلال الجزائر وإضعاف الموقف الفرنسي عالمياً⁽⁷⁾.

2- الاعتراف المغاربي بالحكومة الجزائرية المؤقتة واحتواء العلاقات المغاربية:

إن الصراعات الناتجة عن عدم الالتزام بقرارات مؤتمر طنجة جعلت الموقف المغاربي حاسماً في مسألة الاعتراف بالحكومة المؤقتة، حيث سيمنع اعتراف جيران الجزائر بالحكومة المؤقتة من التراجع، ويحفزهم على التعامل مع الحكومة الشرعية في القضايا المشتركة، خاصة مع تزايد الضغط الشعبي المتضامن مع الجزائر⁽⁸⁾، ومن جهة أخرى الممارسات الفرنسية التي تسعى دائماً لتشتيت النضال المغاربي المشترك، فمجرد صدور الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، وفي محاولة يائسة للجنرال ديغول الذي فوجئ بالحدث الذي أربك السلطات الفرنسية من خلال هذه النتائج العظيمة والخطوة الجريئة⁽⁹⁾، وفي خضم ذلك صرّح في حديث أدلى به لجريدة صدى وهران في 30 أبريل 1959م، أن فرنسا ستقطع العلاقات مع أية دولة تعترف رسمياً بهذه الحكومة⁽¹⁰⁾، قامت فرنسا بممارسة سياسة

ضغوطات على تونس والمغرب لفتح علاقات مع حلفائها الأطلسيين، مما دفع الجزائر إلى محاولة إقناعهما بالحفاظ على مكاسب مؤتمر طنجة⁽¹¹⁾ ، ورغم الدعم المعنوي الذي لاقته القضية الجزائرية من طرف الحكومة المغربية إلا أن هناك خلاف بين جبهة التحرير الجزائرية والحكومة المغربية حول قضية الحكومة الجزائرية المؤقتة، وذلك انطلاقا من اعتبار الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة، وبناء على توصيات مؤتمر طنجة⁽¹²⁾، و كذا أهمية المغرب الأقصى من الناحية الغربية للجزائر يأتي الاعتراف الرسمي للمغرب الأقصى بالحكومة على شكل بيان باللغة الفرنسية ويحمل توقيع أحمد بلفريج رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وقد أرسل إلى الرئيس فرحات عباس في سبتمبر 1958 م ، ويتضمن ما يلي: « لي الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة ملك مراكش قد قرر في 19 من شهر سبتمبر الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية »⁽¹³⁾ ، وقد جاء الاعتراف التونسي بالحكومة الجزائرية متأخرا، على لسان رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة الذي أعلنه في مؤتمر صحفي يوم 18 فيفري 1959 م ، ما يلي، « لقد اعترفنا بالحكومة الجزائرية بوصفها ممثلة للشعب وللوطن وللدولة الجزائرية »⁽¹⁴⁾.

وبعد فشل مؤتمر المهدية وتأزم العلاقة بين تونس والمغرب حافظت الثورة الجزائرية على علاقاتها الجيدة مع ليبيا ، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم تقيد التضامن الليبي بمقررات طنجة والمهدية ، أو تأثره بالسياسة الديغولية أو بنشاط الثوار الجزائريين الذي لم يكن حضوره قويا بليبيا⁽¹⁵⁾، وهذا ما ساعد على تأمين الموقف الليبي من أي كدر قد يضر بالدور الذي تلعبه ليبيا في دعم الثورة الجزائرية ، وباركت ليبيا إنشاء الحكومة المؤقتة وأيدت موقفها السياسي وحافظت على تضامنها مع الكفاح الجزائري⁽¹⁶⁾ ، وقد أفادت استشارة السلطات الليبية أن موقف الملك إدريس السنوسي كان في صالح الحكومة الجزائرية والاعتراف بها رغم تحفظات رئيس الحكومة الليبية، وعندما تبين أن مسألة إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة سيكون قرارا جزائريا ويخدم مطامح كفاح الشعب الجزائري ،

أوضحت الحكومة الليبية استعدادها المبدئي للاعتراف بها ودعمها ، وكانت ليبيا المبادر الثالث لتسجيل اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة بعد إعلان تأسيسها⁽¹⁷⁾، وفي اليوم ذاته أعلم رئيس الحكومة بوثيقة اعتراف رسمية جاء فيها: « يسعدني جدا أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر كحكومة شرعية للشعب الجزائري المجاهد»⁽¹⁸⁾.

ثانيا: الطموحات القطرية لكل من تونس والمغرب ومخاطرها على مسار الثورة الجزائرية:

إن الثورة التحريرية والحكومة الجزائرية المؤقتة واجهتا مؤامرات وأزمات عطلت مسيرتها، رغم السياسة الخارجية التي تبنتها، والتي كانت تؤكد على إيمانها بوحدة المغرب العربي واعتبار الجزائر جزءا من العالم العربي، وسعت الحكومة الجزائرية دائما للتعامل مع الخلافات مع تونس والمغرب بمرونة وعقلانية، وحرصت على تقليل حجم تلك الخلافات. كما ظلت وفية لمقررات مؤتمر طنجة التي دعمت التضامن المغاربي، رغم محاولات فرنسا إفشاله⁽¹⁹⁾.

1- الأطماع القطرية التونسية:

كان لإخفاق مؤتمر المهدية الدليل الواضح على تحرب تونس من تعهدات مؤتمر طنجة، ما مهد الطريق أمام الحكومة الفرنسية لاستكمال مخططاتها السرية لتمزيق وتشطيت التعاون المغاربي⁽²⁰⁾، حيث بعد نهاية فعاليات المؤتمر، شرعت تونس في توقيع اتفاقية نصت على تمرير بتزول إيجلي، وهو ما اعتُبرته جبهة التحرير الوطني خيانة ، وتعود القضية مع بداية استقلال تونس سنة 1956م ، إذ خرجت منها وهي فقيرة من حيث الموارد الطبيعية، فرأت من الضروري البحث عن مصادر أولوية لتدعيم مركزها الاقتصادي⁽²¹⁾، فوجدت بأن المناطق النفطية التي تستفيد منها الجزائر وليبيا مسألة غير عادلة، وأراد بورقيبة من وراء ذلك ليفتح بها ثغرة يحقق من خلالها مطالب أخرى، من بينها إلغاء جزء

من الحدود الجزائرية التونسية بين بئر رومان وفور سانت ليصل إلى حقل إيجلي⁽²²⁾، وفي 30 جوان 1958 م ، أمضت تونس مع شركة إراب الفرنسية اتفاقية تمرير أنبوب البترول من منطقة إيجلي عبر التراب التونسي حتى ميناء سخيرة، وبهذا التصرف ضربت تونس قرارات مؤتمر طنجة عرض الحائط، واعتبر أعنف أزمة سياسية مرت بها العلاقات التونسية الجزائرية، والتي ترجمت إلى بعض المواقف⁽²³⁾، وقد شرحت الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذه المذكرة النتائج الخطيرة لتوقيع الاتفاقية وأن موافقة الحكومة التونسية عليها يعد خرقاً صريحاً لاتفاقات طنجة، والشعب الجزائري يرفض استغلال البترول ضد مصالحه كما أن تمرير هذا الأنبوب سيتسبب في فقدان الجزائر لمكاسب وفوائد معركة الصحراء، ومع اقتراب إختتام السنة الرابعة من الحرب، أصبح من الضروري أن يكون المغرب العربي في صورة وحدة وتعاون تضامني لإنهاء النزاع، ولن يتوقف بوقبية عن محاولاته لتحقيق ذلك، وعن سياسته فالأمور لم تتوقف عند هذا الحد⁽²⁴⁾، حيث امتدت المضايقات إلى النشاط العسكري، حيث أوقفت الحكومة التونسي التونسية في شهر جوان 1958 عملية مرور الأسلحة وحجزت على ما يقارب 2037 رشاشة، 30 مدفع هاون، 10 ملايين خرطوشة، 237 مودس رشاش، 20 بازوكا، و45 رشاش ولم تتوقف عند هذا الحد بل أعادت الكرة مرة أخرى على مرحلتين الأولى في ديسمبر 1958، والثانية بين فيفري وجوان 1959، بالإضافة إلى اشتراطها الإعلان عن مستودعات الأسلحة والمعسكرات وعدد الجنود⁽²⁵⁾، وحتى الإبلاغ عن أسماء السياسيين، وبعد مرور شهر توحدت إرادة الجانبين لحل الخلاف بينهما، حيث وجد النظام التونسي نفسه في موقف محرج نتيجة تصاعد الأصوات المنتقدة لموقفه سواء داخل البلاد أو خارجها، ومن جانبها كانت جبهة التحرير الوطني قلقة للغاية بشأن مصالحها في تونس، ولم تكن قادرة على تصعيد الموقف أكثر بعد أن اتخذت الأزمة أبعاداً جديدة تهدد التضامن الشعبي التونسي⁽²⁶⁾، مما أسفر عن وقوع عدة صدامات، وتم

التوصل إلى اتفاق وسط يحافظ على مصالح الطرفين التونسي والجزائري، حيث تعهدت الحكومة التونسية بعدم تشغيل الأنبوب النفطي حتى تحقق الجزائر استقلالها، مع التأكيد على أن استغلاله سيكون لمصلحة الشعبين الشقيقين، وكاد هذا الموقف أن يتسبب في أزمة بين مسؤولي الثورة الجزائرية والحكومة التونسية، لولا الحكمة وضبط النفس اللذان سادا لتجنب التصعيد وحسن التصرف في التعامل مع الموقف التونسي ، وقد استجاب بورقية لإغراءات ديغول، بدءاً من الموافقة على تمرير أنبوب النفط إلى تصرف آخر أكثر إثارة للجدل والذي كان يشكل تهديداً لعلاقات تونس مع الجزائر، وهو موقفه من قضية الصحراء. حيث اعتبر أن لتونس حقاً في الاستفادة من نصيبها من الصحراء الكبرى⁽²⁷⁾، وبالخصوص بعد اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية في مناطق حاسي الرمل وحاسي مسعود والعجيلية، مما جعل الصحراء تكتسب أهمية اقتصادية كبيرة، وهو ما دفع بورقية إلى التفكير في المطالبة بحصة لتونس، خاصة وأنها كانت تفتقر إلى الموارد النفطية، وقد دفع هذا الأمر النظام البورقيي للبحث في التاريخ لإيجاد مبررات تضمن له نصيباً من ثروات الصحراء الجزائرية⁽²⁸⁾، وتطرق بورقية في خطابه لمشكل الحدود الجنوبية التونسية في 05 فيفري 1959، " هذا الوضع الذي نعيشه اليوم لا يمكن أن يستمر فإما أن تعتبر الصحراء مجالا مشتركا لكل من ليبيا وتونس والجزائر ويتم استغلالها بصفة مشتركة وإلا وجب تقسيم الصحراء بصفة عادلة حسب الحدود الحقيقية لكل دولة"⁽²⁹⁾. وأعلن أيضا بمناسبة استرجاع تونس المركز فورسان بالجنوب التونسي، في الحدود و تمتد المطالبات إلى قرية الحامل في ليبيا شرقاً، وصولاً إلى منطقة العجيلية، حيث اعتبر بورقية الصحراء إرثاً مغاربياً مشتركاً، وأعلن عن حقه في المطالبة بها، ولم يقتصر على التصريحات فقط، بل سعى جاهداً لتحقيق هذا الهدف بكل الوسائل الممكنة للحصول على نصيبه من هذه المنطقة، وفي هذا السياق اتصل بالجنرال ديغول، وتم عقد اجتماع بين الرئيسين في 27 فبراير 1961، حيث طرح بورقية قضية بنزرت أولاً، ثم انتقل إلى الموضوع الرئيسي الذي

جاء من أجله، وهو طلب حصوله على جزء من الصحراء. وأشار إلى أن اكتشاف النفط في المنطقة الحدودية الشرقية المحاذية لتونس، والتي تتميز بطبقاتها الرسوبية التي تعد خزانات للبترول والغاز الطبيعي، جعلت من الصحراء مكاناً ذا أهمية اقتصادية كبيرة، وكان بورقية يأمل في ضم جزء من صحراء الجزائر إلى تونس قبل أن تنتهي المفاوضات الفرنسية الجزائرية، لكن القوات الفرنسية أجبرت تونس على العودة إلى الموقف الذي بدأت منه في ما يتعلق بالصحراء الجزائرية، مستغلة في ذلك حوادث بنزرت في 04 جويلية 1961م، حيث أكد الجنرال ديغول في مذكراته أن الرئيس بورقية افتعل تلك الحادثة للضغط على فرنسا حتى تستجيب لمطالبه في الصحراء الجزائرية الغنية بالنفط وأنه لم يكن مستعجلاً في استعادة قاعدة بنزرت لقد أراد أن يستعيد هيئته في نظر العالم العربي بوصفه العدو اللدود لفرنسا، وإن حوادث بنزرت في 4 جويلية 1961 م، جاءت لتحيي من جديد تلك الدعوة، وتحاول استثمار دماء 6 آلاف شهيد فطالبت تونس أمام مجلس الجامعة العربية على لسان مندوبها السيد الطيب السحابي تأييدها في استرجاع أراضيها⁽³¹⁾. وفي تدخل لممثل جبهة التحرير الوطني توفيق المدني الذي أعلن استعداد الحكومة المؤقتة تقديم الدعم العسكري للحكومة التونسية للدفاع عن بنزرت، مضيفاً بأن الجنوب الذي تطالبه تونس إنما هو أرض جزائرية بحتة وقد أعلنت الجزائر منذ الفاتح من 01 نوفمبر 1954، أنها تطالب بالاستقلال التام والمطلق للجزائر ضمن حدودها المرسومة يوم إعلان الثورة⁽³²⁾. وقال أيضاً : « إن كل تأييد المطلب تونس في صيغته الحالية إنما هو وقوف علي ضد الثورة الجزائرية»، كما طلب من السادة الأعضاء بالتخلي عن كلمة " وجنوبها " وبعد اجتماع طويل استطاع الوفد الجزائري إقناع الوفد التونسي باقتراح تغيير، وجنوبها " بـ "استرجاع كل البلاد التونسية"، وانتهت القضية بسلام⁽³³⁾.

2 - المطامح الحدودية المغربية:

تمثلت أساسا في الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار والتي تمثل معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845م، إطارا مرجعيا لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة إيسلي في 14 أوت 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري⁽³⁴⁾. وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبطت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب ، أي منطقة تيندوف في وضعية غامضة⁽³⁵⁾، وتلت الاتفاقية الأولى عدة اتفاقيات في 1901 و 1902 مرتبطة بتوغل فرنسا الاستعماري في المغرب وسعيها لتعزيز وجودها في الجزائر. سمحت فرنسا للمغرب بإنشاء مراكز عسكرية على بعد 30 كلم من بشار، وفي عام 1938 تم تحديد خط ترانكي لإعادة رسم الحدود في الصحراء الجزائرية⁽³⁶⁾. وفي سنة 1947م، ظهرت خريطة المغرب الكبير لأول مرة من إعداد علال الفاسي، والذي عرضها في ندوة صحفية بتاريخ 5 يوليو 1956م مؤكداً أن المعاهدة الفرنسية المغربية بشأن الاستقلال تتضمن مفاوضات حول الحدود المغربية، وقد حدد علال الفاسي حدود المغرب في ظل الاحتلالين الإسباني والفرنسي، مشيراً إلى أن الاحتلال الإسباني يسيطر على مناطق مثل سبتة ومليلية والصحراء الغربية⁽³⁷⁾، بينما كانت طنجة تحت السيطرة الدولية، وكانت هناك أراضٍ تحت السيطرة الفرنسية مثل موريتانيا والمناطق الشرقية للمغرب التي ضمتها فرنسا إلى الجزائر، وقد أيد العرش المغربي مطالبه بناءً على "الحق التاريخي"⁽³⁸⁾، كما طالب المغرب منذ 1957م بتعديل حدوده الشرقية لصالحه، ولكن جبهة التحرير الوطني كان لها كلمتها و تمسكت بسيادتها على الجزائر في النهاية⁽³⁹⁾، وأدى لتراجع المغرب عن مطالبه أملاً في تجاوب الجزائر بعد الاستقلال، ولم تطالب الحكومة المغربية بتعديل حدودها مع فرنسا⁽⁴⁰⁾ ، واكتفت بالمطالبة بعودة الملك محمد الخامس إلى العرش والحصول على الاستقلال السياسي⁽⁴¹⁾.

وابتعد الفرنسيون عن فكرة إعادة احتلال المغرب بسبب تصاعد الحرب في الجزائر، وفضلوا التفاوض مع المغاربة للتوصل إلى حل يرضي الطرفين. رغم ذلك، خاب أمل فرنسا عندما أكد المغرب دعمه للثورة الجزائرية⁽⁴²⁾، رغم تأخر هذا الدعم بسبب مشاكل الحدود و بعد الاستقلال، تم طرح قضية الحدود بين المغرب والجزائر، حيث أكدت الحكومة المغربية في 17 مايو 1958 على أهمية معالجة الموضوع بعد انتهاء دراسة لجنة الحدود المغربية الفرنسية، وفي أغسطس 1958م ، أعلنت الصحافة المغربية عن بدء المفاوضات مع فرنسا بشأن الحدود، ولكن جبهة التحرير الوطني الجزائرية اعترضت ذلك معتبرة أنه يتعارض مع مقررات طنجة ، وتصاعدت الأوضاع عندما قررت الحكومة المغربية إقامة مراكز للجيش في المناطق الحدودية الجنوبية، ما أدى إلى مواجهات مع جيش التحرير الجزائري، فالثورة الجزائرية كانت تعتمد على المناطق الصحراوية كممر رئيسي للتموين بالأسلحة، وتفاقت الأزمة في الزوروكيت بسبب احتكاك بين الجانبين بالرغم من التعاون بين بعض قادة جيش التحرير المغربي والجزائري، سعى حزب الاستقلال لتوسيع السيطرة المغربية على تلك المناطق، مما أدى إلى نشر دعاية مغربية تدعو للولاء للسلطان المغربي ، وتحث على إجبارية التجنيد في صفوف جيش التحرير المغربي⁽⁴³⁾، وبعد فشل المخطط، قام المغاربة في 10 يناير 1958 بالاتصال بالشعامية، بينما لجأت السلطات المغربية إلى أسلوب التهديد بعد رفض قادة جيش التحرير الوطني التعاون مع الجيش المغربي في بشار، وعلى الصعيد السياسي، أمر قائد أركان الجبهة الغربية، الشيخ خير الدين، مسؤولي الجبهة في المغرب بالتواصل مع الحكومة المغربية لإطلاعها على الوضع، مؤكداً أن حل مشكلة الحدود سيتم من خلال المفاوضات بين الحكومة المغربية والجزائر المستقلة⁽⁴⁴⁾.

ثالثاً: المفاوضات الجزائرية الفرنسية ونيل الاستقلال:

بدأت أولى الاتصالات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية في أفريل 1956، غير أن هذه المحادثات أجهضت عقب اختطاف الطيران الفرنسي لطائرة الزعماء الخمسة في 22 أكتوبر من العام نفسه. ومع وصول شارل ديغول إلى السلطة اكتسبت الاتصالات زخماً جديداً، حيث طرح ديغول فكرة تقرير المصير بعد توليه الحكم في 01 جوان 1958 م ، وسعى لإجراء محادثات سرية بين ممثلي الجبهة ومبعوثيه، إلا أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح ⁽⁴⁵⁾ ومع تصاعد الضغط الدولي واستمرار الكفاح الجزائري، اضطر ديغول في 16 سبتمبر 1959م إلى الاعتراف بمبدأ تقرير المصير، وهو ما رفضته جبهة التحرير الوطني رفضاً قاطعاً لما يشكله من تهديد للسيادة الوطنية، وفي هذا السياق بذل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة جهوداً كبيرة لدفع الطرفين إلى طاولة المفاوضات، ودعا إلى تنفيذ تصريح ديغول دون ممانعة، كما أيد عرض فرنسا في 14 جوان 1960 م لإجراء مفاوضات مباشرة معتبراً إياه خطوة إيجابية نحو إنهاء الحرب، وعندما أبدت الحكومة الجزائرية استعدادها للحوار استشارت تونس في الأمر، فرحّب بورقيبة بهذه المبادرة باعتبارها محطة مفصلية في مسار التحرير استجابةً لذلك، وفي يوم 25 يونيو 1960، أرسلت الحكومة الجزائرية المؤقتة مندوبين عنها أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحيى إلى مولان الفرنسية وتواصلت المحادثات في 04 نوفمبر 1960م ، وطرح ديغول مبادرة جديدة تحت عنوان "ميلاد الجزائر جزائرية"، حيث أرسل وزير دفاعه إلى الجزائر لإبلاغ قادة الثورة بأن الوقت قد حان للتفاوض حول استفتاء تقرير المصير، جاء رد الشعب الجزائري حاسماً من خلال مظاهرات 11 ديسمبر 1960 م والتي عمّت مدن الجزائر، مؤكدةً إجماع الجزائريين على مطلب الاستقلال، رغم التضحيات الجسيمة التي قدموها ⁽⁴⁶⁾ ، وفي جانفي 1961م ، حاولت فرنسا فرض استفتاء، وقد قوبل برفض واسع من الجزائريين، وفي إطار الدعم المغربي عُقد مؤتمر الدار البيضاء عام 1961، حيث أقر القادة المشاركون قرارات حاسمة بشأن الجزائر، أبرزها رفض المشروع الفرنسي الرامي إلى

تقسيم البلاد بعد فشل مفاوضات مولان، واستؤنفت اللقاءات السرية بين الطرفين في كل من لوسارن في 20 فيفري 1961، وإيفيان يوم 20 ماي من العام نفسه، والتي لم تحقق نتائج بسبب تباين وجهات النظر⁽⁴⁷⁾، وفي اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس بين 22 و 27 فيفري 1962، وجرى التأكيد على مجموعة من المبادئ الأساسية، من بينها: الاستقلال الكامل للجزائر، دعت لوحدة الأرض الجزائرية والشعب الجزائري، وكذا تحديد مصير الفرنسيين بالجزائر، وتنظيم العلاقات المستقبلية بين كل من الجزائر وفرنسا، وفي جولة أخيرة من المفاوضات، امتدت بين 7 و 18 مارس 1962، وتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، مع اعتراف فرنسا بسيادة جبهة التحرير الوطني على كامل التراب الجزائري، بما في ذلك الصحراء، وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ منتصف يوم 19 مارس 1962، واستمر حتى 05 جويلية من العام نفسه، وهو التاريخ الذي اعتمد رسميًا لإعلان استقلال الجزائر، حيث اعترفت فرنسا في اليوم نفسه باستقلال البلاد⁽⁴⁸⁾.

خاتمة:

كان دور الحكومة الجزائرية في استقلال البلاد محوريًا، حيث مثلت الثورة الجزائرية وسعت للحفاظ على السيادة الوطنية وحقوق الشعب، حيث تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958م، والتي قادت الثوار في مواجهة الاستعمار الفرنسي، و قدمت الدعم السياسي والعسكري لهم، وعززت العلاقات مع الدول المناهضة للاستعمار، كما سعت هذه الحكومة لتوحيد الجهود السياسية والعسكرية داخليًا وخارجيًا، وساهمت في دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة والضغط على فرنسا للموافقة على المفاوضات، وظهرت تحديات إقليمية قبل وبعد استقلال الجزائر ناتجة عن الأطماع المغاربية، حيث تنافست بعض الدول المجاورة مثل المغرب وتونس مع الجزائر في

بعض قضايا مثل الصحراء الغربية التي بقيت ليومنا هذا. وساهمت في فشل تشكل الاتحاد المغاربي وفعاليته.

الهوامش:

- 1- علي الشامي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي ، دار الكلمة بيروت، 1980م، ص: 222- 223
- 2- مقالتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية ، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009م ، ج 3، ص: 425
- 3- سعدي وهيب : الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962 م ، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997م ، ص: 143
- 4- عبد الوهاب بن خليف : تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال. دار طليطلة الجزائر، 2009م، ص : 224- 225
- 5- محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2004 م.، ص 32.
- 6- مسعود سيد أحمد : التصور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م ، ص 221- 222:
- 7- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر 2009، ص44.
- 8- الميلي محمد: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 1983 ، ص: 152
- 9- الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر : دار المستقبل العربي مصر ، 1990 م ، ص: 89
- 10 - بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 : دار الغرب الإسلامي، لبنان ، بيروت 1997 م ، ص: 474
- 11 - محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 61.
- 12- Reda Malek: L'Algérie à Evian histoire des négociations secrètes 1956-: 2001, p: 41 éd ANEP: 1962
- 13 - بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية: 2012م، الجزائر، ص: 313- 320.
- 14 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 475.
- 15 - بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، مذكرة دكتوراه تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص ص 202 203..
- 16 - بوضرية عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية : الجزائر، 2010م ، ص: 39

- 17 - العربي إسماعيل: مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة: بمجلة الباحث، الصادرة في المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي الجزائر، العدد 4 نوفمبر 1986، ص18.
- 18 - P, Charles Henri Favrod, la Révolution Algérienne, Editions Dahleb, 2007
- 19 - صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 - 1962م : دار الحكمة، الجزائر، 2012
- ، ص: 167 - 168
- 20 - مصطفى طلاس ويسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق 1984، ص : 371 372.
- 21 - عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية المغربية : المرجع السابق، ص: 444.
- 22 - أحمد المستيري، شهادة تاريخ ذكريات وتأملات وتعليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير 1940-1990 وثورة 2010، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011، ص 200.
- 23 - عمر بوضرية، المرجع السابق، ص212.
- 24 - عثمانية فاطمة ، بورقية والثورة الجزائرية 1954 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ عام، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، 2019 ، ص 83.
- 25 - صالح مليش و عبد الله مقلاتي : تونس والثورة الجزائرية، ج 2: شمس الزيبان : الجزائر ، ص: 278
- 26 - الخولي لطفي : عن الثورة في الثورة والثورة :«حوار مع بومدين، 1965، 1966، 1974م» ، نشریات التجمع الوطني الجزائري البومديني، قسنطينة، ص: 33.
- 27 - صاري جيلالي : مظاهرات ديسمبر 1960م ودورها في التحرير الوطني: مجلة المصادر، العدد 2 0 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر في: 30 ديسمبر 1999 م ، ص : 162-163.
- 28 - حنيفة هلايلي، المرجع السابق، ص 36.
- 29 - بن خليف عبد الوهاب، المرجع السابق، ص : 221 - 226 .
- 30 - خيضر إدريس: تاريخ الجزائر الحديث، 1830-1962، ج 2، دار الغرب النشر والتوزيع، وهران، 2006 م ، ص : 379.
- 31 - بن خليف عبد الوهاب ، المرجع السابق، ص ص 226 227.
- 35 - Ali hammoutene :reflexiens sur la guerre d'Algérie: éditions publisud, tizi ouzo : 1956, p 19
- 32 - جريدة المجاهد، أسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومبادئها، العدد 30، 10 أكتوبر 1958، ص 6.
- 33 - عمر بوضرية، العلاقات العربية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959، المجلة التاريخية الجزائرية العدد 03 مدير الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، المسيلة، جوان 2017، ص ص 218-222.
- 34 - مالك رضا: الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956 - 1962: تر، فارس غصوب المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر بالجزائر: 2003 م ، ص: 192-203
- 35 - حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع: تر: كميل داغر، مؤسسة الأبحاث العربية دار الكلمة بيروت، 1983 م ، ص : 177

- 36 - مقنوش كريم: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمات في تونس 1958-1962 م، مجلة قضايا تاريخية، العدد 04: مخير الدراسات التاريخية المعاصرة، بوزريعة 2016 م ، ص: 132
- 37 - معزة عز الدين : فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1999-2000 م ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة منتوري، قسنطينة، 2010 م ، ص: 308
- 38 - محمد عموري، أزمات العلاقات المغربية ومشروع الوحدة من مؤتمر طنجة إلى لقاء زلادة 1958-1988، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، قانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996، ص ص 40 41.
- 39 - محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975، البصائر الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص362.
- 40 - الحبيب بورقية، حياتي آرائي جهادي، نشریات كتابة الدولة للأعلام، تونس، 1978، ص 238
- 41 - عميمورة محي الدين : أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع: القاهرة، 1995 م ، ص: 57
- 42 - كريم مقنوش، المرجع الساق، ص 142
- 43- Hodges, Tony, Western Sahara- the Roots of Desert War Lawrence Hill and Company Westport, Connecticut, 1983. p p 92 93
- 44 - محمد بلقاسم، الاتجاه الواحدوي في المغرب العربي 1910-1954، المرجع السابق، ص ص 238-242
- 45 - لزهري بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 108 - 109
- 46 - مصطفى العلوي، محمد الخامس (المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية)، مطبعة النجاح الجديدة، 1997، ص ص 596-597
- 47 - عبد الله مقلاتي : مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958م، مجلة التراث، العدد: 57 ، مخير الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية المسيلة: أوت 2019 م ، ص: 164
- 47 - مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية والمغربية إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 425.
- 48 - قدارة فاتح رجب : الثورة الجزائرية من خلال كرات السياسة البيين مصطفى بن حليم ومحمد عثمان الصيد (نموذجا)، العدد 17، ليبيا، سبتمبر 2015، ص 27